الفصل التاسع

سوق الاحتكار

ذكرنا سابقاً أن من شروط المنافسة الكاملة هو أن عدد المنتجين المنافسين للسلعة من الكبر بحيث أن أي واحد منهم غير قادر على أن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في سعر السوق من خلال تغيير انتاجه، غير أن هناك حالة معاكسة هي حالة الاحتكار إذ يكون المنتج الفرد فيها مسيطراً تماماً على انتاج سلعة معينة ليس لها بديل قريب وبالتالي تكون له القدرة على التأثير في سعرها عن طريق تغيير مقدار ما ينتجه منها. ويؤدي الاحتكار البحت لسلعة معينة إلى انعدام الفرق بين المنتج الفرد والصناعة ككل حيث أن المنتج المحتكر يمثل الصناعة.

إن مفهوم الاحتكار (كما هو الحال بالنسبة للمنافسة الكاملة) هو مفهوم نظري أكثر مما هو واقعي، والاحتكار البحت يتميز بما يأتي:

١ ـ وجود منشأة واحدة تقوم بالانتاج.

٢ ـ تقوم المنشأة بانتاج سلع لا مثيل لها في السوق.

٣ ـ ليس بالامكان دخول منشآت حديدة إلى هذه الصناعة المحتكرة.

أولاً: مصادر الاحتكار:

هناك عدد من الأسباب التي تجعل الاحتكار ممكناً منها:

١ ـ السيطرة على واحد أو أكثر من عوامل الانتاج وبشكل خاص أن

تملك مناجم المواد الأولية بجعل مركز المشروع في انتاج سلعة ما غير قابل للتحدي وخاصة إذا كانت تلك المواد ضرورية لانتاج السلعة.

٢ ـ فرض القيود القانونية على دخول المنافسين المحتملين للصناعة، فهناك الكثير من النشاطات التي يمنح حق ممارستها لمؤسسة واحدة ومثالها توليد الكهرباء أو تصفية الماء أو استخراج النفط وما إلى ذلك.

٣ ـ فرض التعريفة الكمركية أو الضريبة على الاستيرادات يمنع المنتجين الأجانب من منافسة المشاريع المحلية والنتيجة نفسها يمكن الوصول إليها عند فرض القيود الكمية على الاستيرادات.

٤ ـ قد يكون الاحتكار ممكناً لأسباب مالية، فهناك صناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة كصناعات الحديد والصلب وصناعة الطائرات والتي يجد المنافسون المحتملون صعوبة بالغة في دخولها لضخامة ما تتطلَّب من انفاق على المعدات الرأسمالية قبل الانتاج.

٥ ـ تكوين اتحادات تجارية بشكل أو بآخر وفرض قيود على المنافسة الكاملة من خلال إجراءات جماعية. أو اتباع أسلوب بيع السلعة بخسارة لكي يتم القضاء على المنافسين الصغار ثم رفع السعر بعد أن ينفرد في السوق.

ثانياً: السعر والإيراد الحدي:

إن منحنى مبيعات المحتكر غير تام المرونة. وهو يختلف عما هي عليه الحال بالنسبة للمنافسة الكاملة، فالمنشأة في ظل المنافسة الكاملة تستطيع بيع أية كمية بالسعر السائد في السوق، ومن ثم يتعادل السعر مع الإيراد الحدي، بينما يواجه المحتكر (باعتباره يمثل الصناعة) الطلب الكلي في السوق وبالتالي إذا رغب في زيادة مبيعاته وجب عليه تخفيض السعر، لهذا يختلف الإيراد الحدي عن السعر الذي يبيع به المحتكر. فالسعر بالنسبة للمحتكر هو ليس سعراً محدداً يفرضه السوق، إنما يتحدد من خلال

دراسة المحتكر لظروف السوق. وبناء على هذا فإن منحنى الطلب الذي يواجه المحتكر ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى جهة اليمين، أي أنه كلما زاد من انتاجه انخفض السعر تبعاً لذلك، وكلما ارتفع السعر قلت الكمية التي يمكنه بيعها. وبهذا يكون السعر مختلفاً عن الإيراد الحدي وبالطبع عندما يتجه السعر (متوسط الإيراد) نحو التناقص فلا بد أن يقع الإيراد الحدي إلى الأسفل فيه. والشكل التالي (٣٦) يوضح العلاقة بين السعر (متوسط الإيراد) والإيراد الحدي في ظل الاحتكار.

شكل (٣٦)

العلاقة بين السعر والإيراد الحدي

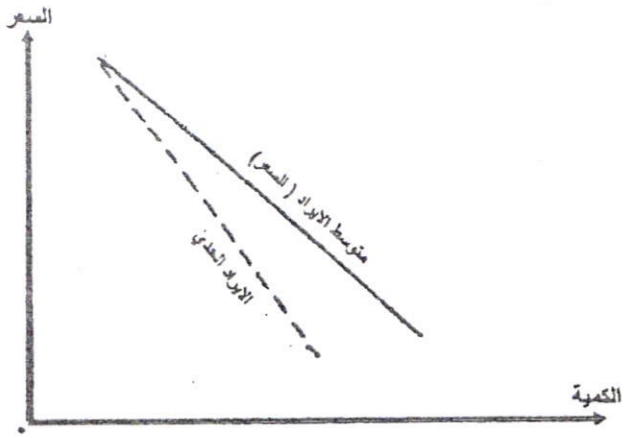

والجدول (١١) يبين العلاقة أيضاً:

جدول (١١)
الإيراد الكلي والإيراد الحدي

السعر	الكمية المطلوبة	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي
١٦	١	١٦	١٦
١٥	١	٣٠	١٤
١٤	٣	٤٢	١٢
١٣	٤	٥٢	١٠
١٢	٥	٦٠	٨
١١	٦	٦٦	٦
١٠	٧	٧٠	٤
٩	٨	٧٢	٢
٨	٩	٧٢	٠
٧	١٠	٧٠	٢-
٦	١١	٦٦	٤-

ثالثاً: توازن المحتكر:

ما دام المحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة فإن شرط التوازن في السوق ككل يصبح متماثلاً مع شروط التوازن للمشروع (الفرد). فبالنسبة للمشروع يتحقق التوازن عند تعظيم الربح وأن المحتكر يستطيع تعظيم ربحه عندما تتساوى التكلفة الحدية لانتاجه مع الإيراد الحدي له غير أن توازن المحتكر يتضمن الحالة المبينة في الشكل (٣٧) والذي يظهر منه أنه ما دام المحتكر يجهز السوق كله فإن منحنى الطلب (معدل الإيراد) الذي يواجهه سيكون على السلعة ككل والذي يكون عادة منحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين، وإن التميز بين منحنى المبيعات ومنحنى الطلب يختفي.

إن المحتكر سيعظم ربحه عند مستوى الانتاج الذي يكون فيه الإيراد الحدي مساوياً للتكاليف الحدية (أي المستوى OM في الشكل (٣٧) فعند هذا المستوى يتسلم المحتكر ربحاً لكل وحدة إضافية منتجة أكبر من الربح الاعتيادي الذي هو عنصر من عناصر معدل التكاليف، ويطلق عليه الربح الاحتكاري Monopoly profit ويساوي الفرق بين معدل التكاليف والسعر.

شكل (٣٧)

توازن المحتكر والربح الاحتكاري

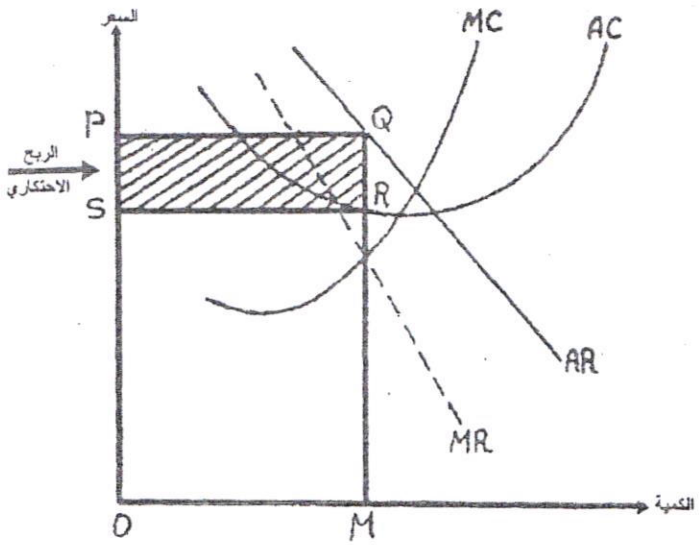

إن الربح الاحتكاري الكلي الذي سيحصل عليه يكون مساوياً لمساحة المستطيل PQRS وهو يمثل الفرق بين الإيراد الكلي (المستطيل PQMO) والتكاليف الكلية (المستطيل SRMO).

كما أن المنتج المحتكر يكون في حالة توازن عندما يستطيع الحصول على أكبر فرق موجب بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية أو أقل فرق وسالب بينهما وكما هو موضح في الشكل التالي (٣٨).

شكل (٣٨)

الإيراد الكلي والتكاليف الكلية

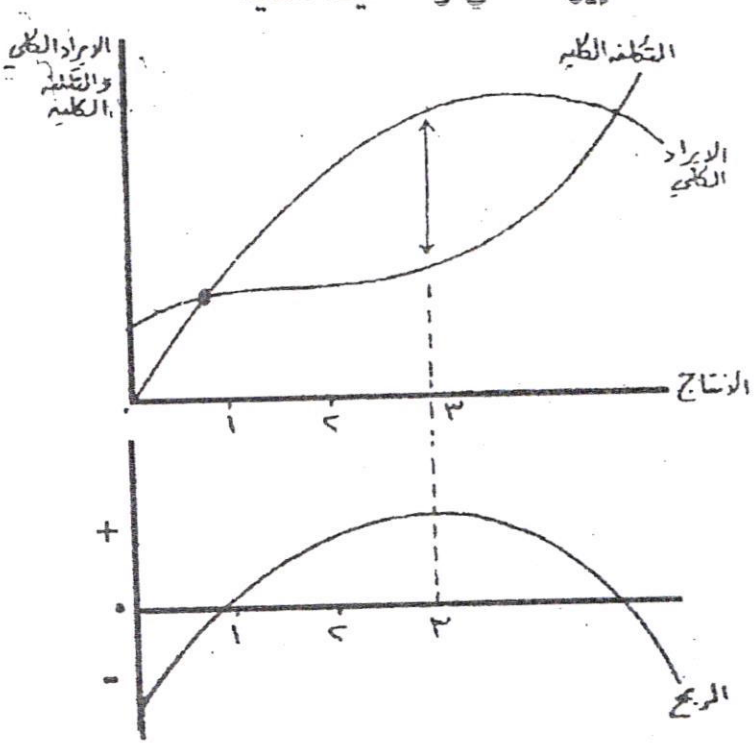

والجدول (١٢) بين الربح الاحتكاري أيضاً.

جدول (١٢)

الإيراد الكلي والتكلفة الكلية والربح الاحتكاري

السعر	الكمية	الإيراد الكلي	التكلفة الكلية	الربح
٧	١	٧	٨	١-
٦	٢	١٢	٩	٣+
٥	٣	١٥	١٠	٥+
٤	٤	١٦	١٢	٤+
٣	٥	١٥	١٨	٣-
٢	٦	١٢	٢٠	٨-